فلسفة النظام الاقتصادي الاسلامي مقارنة بالنظم الاقتصادية التقليدية (الرأسمالية والاشتراكية)

عويسي أمين[1]
فيصل شياد[2]

[1]أستاذ مساعد، جامعة سطيف، الجزائر
[2]أستاذ محاضر، جامعة سطيف، الجزائر

الملخص – شهد تاريخ البشرية تعاقب عدد لا بأس به من النظم الاقتصادية، ولعل أهم هذه النظم من وجهة نظر الفكر الاقتصادي التقليدي نجد: النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي.لكن وجهة نظر الفكر الاقتصادي الإسلامي مختلفة؛ فقد عرف العالم الإسلامي منذ نشأته نظاما اقتصاديا مميزا ومختلفا عن ما سبقه وما جاء بعده من نظم تقليدية ألا وهو "النظام الاقتصادي الإسلامي".فما هي الفلسفة التي جاء بها النظام الاقتصادي الإسلامي؛ وما هي مكانته وسط النظم الاقتصادية العالمية من حيث المبدأ(الأسس النظرية) والأداء؟.ونفترض في هذه الورقة البحثية فرضيتين أساسيتان هما: أن النظام الاقتصادي الإسلامي يختلف عن النظم الاقتصادية التقليدية في مقاصده وأهدافه ويتشابه معها في بعض جزئيات التطبيق.والفرضية الثانية مفادها أن النظام الاقتصادي الإسلامي بمرونته وشموليته يعتبر أفضل أداءً وأكثر استقرارا من النظم الاقتصادية التقليدية.وسوف يتم استخدام منهج النظم الاقتصادية المقارنة، لأنه الأنسب لدراسة تكوين وتطور النظم الاقتصادية ويساعد على التمييز بينها.

الكلمة المفتاحية: الاقتصادي التقليدي, النظام الاقتصادي الرأسمالي, النظام الاقتصادي الاشتراكي

ABSTRAK - *Sejarah Menjadi saksi bagi umat manusia bahwa terdapat beberapa sistem perekonomian dunia, Diantaranya beberapa dan mungkin yang paling penting dalam sistem ini dari sudut pemikiran ekonomi konvensional, kita dapati: sistem ekonomi kapitalis dan sistem ekonomi sosialis. Selain sistem tersebut, terdapat sistem ekonomi Islam yang lebih dulu ada, pemikiran ekonomi Islam memiliki perspektif yang berbeda, Sebagaimana yang telah diketahui bahwa semenjak keberadaannya, ekonomi Islam memiliki kekhasan tersendiri dan memiliki perbedaan dibandingkan dengan ekonomi sebelum dan sesudah hadirnya ekonomi Islam, dan inilah yang dikenal dengan "sistem ekonomi Islam". Filosofi ekonomi Islam adalah berasal dari sistem ekonomi Islam, kedudukannya berada dipertengahan diantar sistem ekonomi yang ada dari sisi prinsip pemikiran (teori) dan aplikasinya. Makalah ini memaparkan dua point penting yaitu: Pertama, bahwa sistem ekonomi Islam berbeda dari sistem ekonomi konvensional dilihat dari maksud dan tujuan serta terdapat sebagian kecil kemiripan dengan konvensional dalam aplikasinya. Kedua, bahwa sistem ekonomi Islam lebih fleksibel dan lengkap serta memliki panduan aplikatif yang lebih baik serta lebih stabil berbanding ekonomi konvensional. Studi komparatif pendekatan sistem ekonomi ini penting, karena dengan itu kita mengetahui pembentukan dan evolusi sistem ekonomi serta membantu untuk membedakan antara keduanya.*
Kata kunci*: Ekonomi Konvensional, Sistem Ekonomi Kapitalis, Sistem Ekonomi Sosialis*

الاقتصادي الاسلامي

مقدمة:

عرفت البشرية عددا لا بأس به من النظم الاقتصادية؛ فمنها ما اضمحل وزال (من النظام البدائي إلى النظام الإقطاعي) ومنها ما يزال يصارع للبقاء (النظام الاقتصادي الاشتراكي)ومنها ما يزال صامد يتطور وينتشر (النظام الاقتصادي الرأسمالي)؛ ومنها ما يحمل تطلعات وآفاق بعض الشعوب وينتظر فرصة تطبيقه (أو إعادة تطبيقه) ونقصد به "النظام الاقتصادي الإسلامي". لكن من ناحية فلسفة الفكر الاقتصادي، فقد حضي نظامين فقط بالدراسة والتمحيص وهما "النظام الاشتراكي والرأسمالي"؛ والسمة المشتركة بين هذين النظامين أنهما نتاج الحضارة الغربية؛ في المقابل وعلى صعيد آخر نجد فلسفة مغايرة ونقصد الفكر الاقتصادي الإسلامي الذي حاول إنتاج نظام اقتصادي ثالث بديل يحمل من الصفات ما يميزه عن سابقيه، وهو بالتأكيد ما سبق وأشرنا له، أي "النظام الاقتصادي الإسلامي".

لذا نطرح في هذه الورقة البحثية التساؤل الرئيسي التالي:ما هي الفلسفة التي جاء بها النظام الاقتصادي الاسلامي؛ وما هي مكانته وسط النظم الاقتصادية العالمية من حيث المبدأ(الأسس النظرية) والأداء؟

ونفترض في هذه الورقة البحثية فرضيتين أساسيتان هما:

- النظام الاقتصادي الإسلامي يختلف عن النظم الاقتصادية التقليدية في مقاصده وأهدافه ويتشابه معها في بعض جزئيات التطبيق.
- النظام الاقتصادي الإسلامي بمرونته وشموليته يعتبر أفضل أداءً وأكثر استقراراً من النظم الاقتصادية التقليدية.

كما استخدامنا في هذه الورقة البحثية منهج النظم الاقتصادية المقارنة، لأنه الأنسب لدراسة تكوين وتطور النظم الاقتصادية ويساعد على التمييز بينها.

ونهدف في هذا المقال إلى تبيان معالم كل نظام اقتصادي على حدى، مبرزين خصوصيات كل نظام (الطرح؛ المبادئ؛ والأداء)؛ وذلك حتى يتسنى لنا تحديد مكانة النظام الاقتصادي الإسلامي كفكر اقتصادي منفصل له فلسفته الخاصة وله خصوصياته وسط الفكر الاقتصادي ككل (الفلسفة الاقتصادية).

أولا:الأنظمة الاقتصادية (تعاريف، وخواص):

تعد دراسة الأنظمة الاقتصادية واحدة من اعقد التخصصات في العلوم الاقتصادية، ذلك إنها تعنى بأهم و أوسع المواضيع في هذا الميدان؛ وما دراستنا هذه إلا جزء يسير من هذا الموضوع المتشعب. آثرنا في هذا الفصل الدمج بين المنهج الاستقصائي والمقارن لأننا نرى أنهما الأنسب في تقصي حقيقة النظام الاقتصادي وكذا معرفة و تفريق أهم أنواعه.

يأتي هذا المطلب ليقدم لنا مفهوم النظام الاقتصادي،ويزيل الإبهام و الغموض عنه. وذلك أن جل باحثي العلوم الاقتصادية يملكون مفهوم يتصف بالعموم وبشيء من عدم الدقة لذا حاولنا حصر هذا المفهوم في بعض التعاريف التي جاءبها بعض المتخصصين في هذا الميدان،كما حاولنا تقديم وباختصار أهم الميزات أو الخواص التي تفرق بين الأنظمة، والتي اختلاف نمطها يطرح أنظمة مختلفة.

1.تعاريف:

أ- **تعريف النظام:**

- ✓ هو مجموعة من الهياكل المتجانسة، كما أنه مجموعة العناصر العلمية والأفكار المنظمة منطقيا في علاقاتها. أو هو مجموعة من الظواهر المرتبطة ببعضها البعض. أو هو مجموعة متجانسة أقل أو أكثر تعقيد مكونة من عدد محدد من الهياكل والعناصر المختلفة والمرتبطة في مخطط مشترك بهدف مشترك أيضا (Ahmad et al., 2006).

أو مجموعة من العروض أو الحلول المقترحة لأجل تحقيق هدف معين.

أو أيضا مجموعة تنظيمات أو هياكل مرتبطة وبصفة تعاونية لأجل تحقيق هدف معين.

- ✓ مجموعة من العناصر المترابطة أو المتصلة أو المتناسقة أو المتجانسة مع بعضها البعض مكونة "**كل مركب**(Doyle et al., 2005)".

ب- تعريف النظام الاقتصادي

- ✓ مجموعة متجانسة من الهياكل الاقتصادية و المؤسساتية القانونية، الاجتماعية والذهنية، منظمة لأجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية (التوازن، النمو..) (Silem

.et al., 2004)

- ✓ «هو عبارة عن مداخلة (أو دمج) بين نموذج ضبط للنشاط الاقتصادي ونموذج ملكية لوسائل الإنتاج»[2].
- ✓ النظام الاقتصادي هو عبارة عن تجميع "Assemblage"لموارد مختلفة خصصت من طرف مجموعة من الأفراد، بهدف إنشاء تبادلات وتعاونيات فيما بينهم بطريقة تمكنهم من تحقيق الاستعمال الأفضل والممكن لتلك الموارد. وفي غالب الأحيان نجد أن بعض الأفراد لهم منافع شخصية تتناقص ومنافع البعض الأخر، بالإضافةإلىأنه داخل أي نظام اقتصادي، نجد أن نشاطات أي فرد لها نتائج أوتأثيرات على نتائج باقي الأفراد(Brousseau, 1995) .

2.ميزات أو خواص النظام:

ونجد أن النظام الاقتصادي هو واحد من أكثر النظم تعقيدا التي قام علماء الاقتصادبدراستها. وككل النظم يمكن تصنيف النظام الاقتصادي بناءا على هيكله أو المبادئ التي اعتمد عليها في وضعه.

كما أن ميزات أو خواص النظام تستعمل للتفرقة والتعرف على نوع أو شكل النظام. حيثنجد أربعة هي:

- تنظيم ترتيبات القرار.
- آليات لتوفير المعلومات والتنسيق: السوق والخطة.
- حقوق الملكية: تحكم ودخل.
- آليات لوضع الأهداف ولتحفيز الأفراد للعمل (حوافز).

ومنه انطلاقا من هذه الميزات يمكن تركيب وخلق أنظمة بحتة تجريدية "نماذج اقتصادية"(ليس لها علاقة مع الواقع)وذلك للتمكن من إسقاط هذه الأنظمة على الواقع بهدف المقارنة بين الأنظمة المجردة وما هو في دنيا الواقع.

جدول رقم2 : يوضح أهم عناصر النظام الاقتصادي:

العناصر	الفروق
تنظيم اتخاذ القرار	مركزي، لامركزي
توفير المعلومات والتنسيق	السوق،الخطة
حقوق الملكية	خاصة،تعاونية،عامة

نظام الحوافز	مادية،أدبية

المصدر: جريجوري ، و آخرون ،1994،ص47

وفيما يلي مثال عن تركيب النظم الاقتصادية من الناحية النظرية:

جدول رقم (3) : تركيب النظم الاقتصادية.

هيكل اتخاذ القرار	رأسمالية إجمالا لامركزية	اشتراكية السوقإجمالا لامركزية	اشتراكية مخططةإجمالا مركزية
آليات للمعدات والتنسيق	إجمالا السوق	إجمالا السوق	إجمالا الخطة
حقوق الملكية	إجمالا ملكية خاصة	الدولة أو ملكية جماعية	إجمالا ملكية الدولة
الحوافز	إجمالا مادية	مادية وأدبية	مادية وأدبية

جريجوري ، و آخرون ،1994 –ص48

3. تبويب وتصنيف الأنظمة الاقتصادية:

في هذا المطلب نتكلم عن أهم التراكيب للميزات والخواص التي تم طرحاها آنفا،وأهم إفرازاتها بطريقة مختصرة على أساس العودة للخيرات ودراستها بشيء من الدقة فيما يتقدم من البحث.

1.3.تبويب الأنظمة الاقتصادية:

و على مر الزمن أنشأ عدد كبير من الاقتصاديين تبويبا خاصا للأنظمة الاقتصادية حسب قواعد شخصية وموضوعية كما (يليSilem et al, 2004) :

1)- تبويب "كارل ماركس":

مر الاقتصاد حسب كارل ماركس بأربع مراحل هي :

المجتمع البدائي(العبودي أو الإقطاعي).

أ- الرأسمالي
ب- الاشتراكي.
ج- نظام الإنتاج الأسيوي.

2)-تبويب القائمة:

أ- اقتصاد الصيد(البري و البحري).
ب- اقتصاد التدجين.
ج- اقتصاد جماعي فلاحي.
د- اقتصاد جماعي معملي.

3)- تبويب "هلد برند Hildebrand":

أ- اقتصاد المقايضة.
ب- اقتصاد دولي.
ج- اقتصاد نقدي .
د- اقتصاد استدانة (اقتصاد القروض).

4)- تبويب "رود برتسRod Bertus":

أ- اقتصاد عائلي مغلق.
ب- اقتصاد حضري.
ت- اقتصاد دولي.

5)- تبويب بن خلدون:

أ- اقتصاد البدو الرحل.
ب- الاقتصاد الحظري .

6)- تبويب بتر A. Piettre:

أ- اقتصاد الثقة اقتصاد.**Economie de la foi**
ب- اقتصاد الأنا.**Economie de moi**
ج- اقتصاد القانون.**Economie de la loi**

7) مراحل تطور الاقتصاد عند "والت روستو Walt Whitman. Rostow":

يمر الاقتصاد في تطره عند أي مجتمع بخمس مراحل(Rostow, 2002) هي كالتالي:

أ- المجتمع التقليدي.

ب- توفير شروط الانطلاق المزمعة.
ج- الانطلاق.
د- السير نحو التزود بالوسائل المادية.
ه- النزوع إلى مجتمع الاستهلاك.

4.النظام الاقتصادي وتقويم النتائج:

الآن فنحاول إعطاء فكرة عن كيفية تقييم النتائج الاقتصادية المشاهدة وكذا معرفة الطريقة التي تنسب بها النتائج إلى عنصر من عناصر تركيب النظام الاقتصادي أي معرفة النتائج التي تفرضها الفوارق في النظام الاقتصادي، وبذلك نكون قد لمسنا شيء من كيفية تقييم الأداء الاقتصادي الواقعي وهو ما سيعالج في ثلاث خطوات متتالية:

أ- بعض الأسئلة المتعلقة بالمدخل.
ب- ماذا نعني بالنتائج الاقتصادية والأداء الاقتصادي.
ج- كيف يمكن التحكم في القوى الخارجية عن النظام وذلك عندما ننسب النتائج للاختلاف في الأنظمة.

1.4.طرق المقارنة -النماذج- مقابل الواقع:

إن عملية مقارنة الأنظمة الاقتصادية فيما بينها تبنى على مستويين:

- النموذج Models
- الحقيقة Reality

حيث تأتي النماذج بدرجة كبيرة من التجريد إلا أنها أكثر فائدة لمقارنة الفوارق النظرية في النظم لأنها توفر الإطار النظري الذي اتفق عليه مختلف المراقبين كما توفر "نمطا Norm" يمكننا من الحكم على الأداء الفعلي، وفي نفس الوقت نجد النظم الحقيقية المطبقة فعلا هي الجديرة بالاهتمام وهذا ما يتفق عليه معظم المراقبين.

وتستخدم النتائج أساسا كدليل يساعد على فهم هذه الحقيقة،ولذلك فبالرغم من أن النموذج قد يساعدنا على استخلاص تنبؤات نافعة حول النتائج التي يمكن مقارنتها بالنتائج المحققة فعلا، فإن معظم المراقبين أقل اهتماما في اعتبار مدى اقتراب النظام الحقيق من مثله الأعلى بقدر اهتمامهم بمعرفة مدى مناظرته لنظام آخر واقعي عندما يحكم عليه بناءا على بعض المعايير المهمة للمراقب (مثل:الرقي والكفاءة).

2.4.القوى المؤثرة على النتائج الاقتصادية:

بعض الأفراد والمراقبين للعالم الحقيقي يجدون أن اقتصاديات الواقع تطابق النماذج النظرية البحتة رغم أن العالم مليء باقتصاديات مختلطة (تجمع مكونات من السوق والخطة،الملكية الخاصة، والعامة حوافز مادية وأدبية وغيرها) لكن في نفس الوقت يرجع معظم الاقتصاديين اختلاف النتائج الاقتصادية إلى قوى خارجة عن نطاق النظام الاقتصادي نفسه ومن أمثلة ذلك:مستوى التطور الاقتصادي والمعطيات من الموارد.

ومن المهم أيضا الإشارة إلى أنه لدراسة أثر النظام على النتائج الاقتصادية في التطبيقات الكمية يتوجب علينا بصفة عامة،معاملة مجاميع إجمالية للأقطار الرأسمالية والأقطار الاشتراكية وأقطار أخرى لها نظم اقتصادية مختلفة(بعبارة أخرى تثبيت العوامل الأخرى مع التغيير في النظام)ويمكن التعبير عن هذه النقطة باختصار في المعادلة التالية:

$$O=F(ES, ENV, POL)$$

حيث أن:

O :النتائج الاقتصادية.

ES :النظام الاقتصادي.

ENV :العامل البيئية.

POL :السياسات التي يتبعها النظام الاقتصادي.

ولشرح هذه المعادلة نضع المخطط التالي:الرسم البياني رقم(1)

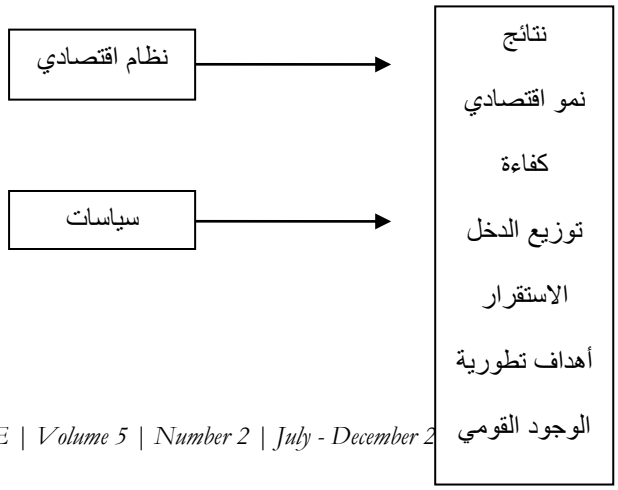

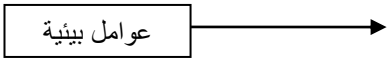

3.4.العوامل المؤثرة على النتائج الاقتصادية:

ومن المخطط السابق يمكن أن نستنتج بعض معايير الأداء، والتي يمكن تطبيقها إجمالا لتقويم النتائج الاقتصادية:

أ- **النمو الاقتصادي:** هو الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي،أي كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد الواحد في اقتصاد ما(Gemeap, 1996).ويعبر عنه بمعدل يعرف ب"معدل النمو الاقتصادي"، ويعد من أهم المعايير في ترتيب اقتصاديات الدول، أي من أهم معايير تقييم الأداء الاقتصادي.

ب- **الكفاءة:**«هي مرادف في بعض الأحيان للمردودية وفي بعض الأحيان للإنتاجية. نقول أن عملية أكثر كفاءة من الأخرى إذا تطلبت الأولى وسائل أقل من الثانية، هي أيضا النسبة المعاكسة للإنتاجية المتوسطة، حيث إذا كانت الإنتاجية المتوسطة تساوي النسبة بين القيمة المضافة وحجم العوامل المستعملة (تعطي الإنتاجية للوحدة من عوامل الإنتاج) (Silem et al., 2004)، إذا الكفاءة ما هي إلا كمية عوامل الإنتاج اللازمة للحصول على وحدة واحدة من الإنتاج أي كما تبينه العلاقة التالية:

كمية عوامل الإنتاج كمية الإنتاج، وحل المعادلة الكفء هو استعمال أقل قدر من عوامل الإنتاج أو بالأحرى الأقل تكلفة؛وباختصار شديد الكفاءة هي: تحقيق الهدف.

ج- **توزيع الدخل:** عملية تقسيم للدخول المرتبطة بالنشاط الإنتاجي.

د- **الاستقرار(استقرار الدولة الاقتصادية، تضخم، بطالة...):**هو توقف مؤقت أو مراد لتحرك صاعد أو نازل في مستوى محدد:استقرار ديموغرافي استقرار الأسعار...

أو مجموعة من المقاييس السياسية والاقتصادية لمكافحة التضخم وتوجه لإرساء التوازنات الأساسية للاقتصاد (الميزانية، العمل، ميزان المدفوعات).

ه- **أهداف التنمية:**أين نجد أن التنمية الاقتصادية هي: ظاهرة نوعية مرتبطة بتحسين مستوى المعيشة (زيادة الدخل الفردي الحقيقي).

ونجد أيضا مصطلح التنمية المستديمة:«*وهي تلبية الحاجات الحاضرة دون المساس بقدرة*

الأجيال القادمة على تلبية حاجتهم(أحدث مفاهيم التنمية الاقتصادية)(Silem et at, 2004) .

و- استمرارية البقاء القومي: أين كيان الدولة يصبح مرهون بقرارات اقتصادية،فإن المقدرة على المحافظة على هذا الكيان هي الأهم و الهدف والمقياس الرئيس لنجاعة أي نظام اقتصادي.بالإضافة إلى العديد من المؤشرات الأخرى لكن لها أبعاد نوعا ما بعيدة عن الاقتصاد(القوة العسكرية مثلا).

بعد عرض هذا المبحث نظن أنه أصبح بإمكاننا الحديث و التفصيل في الأنظمة الاقتصادية،بعد أن أزلنا الغموض حول مفهوم النظام الاقتصادي وكيفية بناءه وأهم النقاط التي تعطي الفروق بين الأنظمة،هكذا أصبح بإمكاننا التفصيل والتعمق في دراسة أهم هذه النظم الاقتصادية متبعين منهج يتعرض لأهم النقاط التي جاء بها هذا المبحث.

ثانيا: النظام الاقتصادي الرأسمالي:

تعتبر النظرية الرأسمالية المهد الفكري (النظري) لبناء نظام اقتصادي عرف الكثير من التطورات و الأشكال ألا وهو النظام الرأسمالي.

وما سنحاول توضيحه في هذه الجزئية هو ذلك الأساس النظري لبناء النظام الرأسمالي من خلال عرض أهم النظريات والأفكار التي وضعت اللبنات الأساسية في بنائه، مع الإشارة إلى أهم المفكرين والمؤسسين لهذا النظام باختلاف أنواعه ويبقى الهدف لهذا الطرح المختصر هو فهم الجوهر الفكري للنظام والذي يساعد على فهم الموضوع ككل .

1. أسس ومبادئ الرأسمالية:

تعتبر معرفة أسس و مبادئ الرأسمالية من الناحية الفكرية (الفكر الرأسمالي) أهم نقطة ننطلق بها لمناقشة النظام الاقتصادي الرأسمالي،على أساس أن الفكر الرأسمالي هو منبع أو منشأ النظام الرأسمالي بمختلف أنواعه وتطبيقاته.

يرتكز المذهب الرأسمالي على أسس رئيسية ثلاثة، يتألف منها كيانها العضوي الخاص، الذي يميزه عن الكيانات المذهبية الأخرى. وهذه الأسس هي (**الصدر**,1991) :الأخذ بمبدأ الملكية الخاصة بشكل غير محدود،فسح المجال أمام كل فرد،ضمان حرية الاستهلاك.

وأيضا ثلاث مبادئ رئيسية جاءت كما يلي(**الصدر**,1991) : الحرية وسيلة لتحقيق المصالح العامة،الحرية سبب لتنمية الإنتاج، الحرية تعبير أصيل عن الكرامة الإنسانية.

ويمكن أن نميز أهم خصائص النظام الرأسمالي،إجمالا في :

✓ **الملكية الفردية لعناصر الإنتاج**(كمال,1990):

حيث يقوم النظام الرأسمالي على ملكية الأفراد لعناصر الإنتاج، ويعترف القانون بهذه الملكية ويحميها، فالمالك له مطلق الحرية في التصرف فيما يملك، فيمكن أن يوظف أمواله وما لديه في النشاط الزراعي أو الصناعي أو يتركه عاطلاً، فهو له مطلق الحرية فيما يملك، ومن أهم الوظائف التي يؤديها حق الملكية الخاص لعناصر الإنتاج أنه يوفر الباعث على الادخار، فمن يملك يستهلك جزءًا مما يملكه ويدخر الباقي، وبذلك يكون هناك مدخرات لأغراض الاستثمار وزيادة الدخل، فبدون الباعث على الادخار الذي يتيحه نظام الملكية الفردية لا تتوافر الأموال التي توجّه إلى الاستثمار.

إذن فالاقتصاد الرأسمالي يقوم على أساس حرية الفرد في أن يعمل مايروقه من الأعمال التجارية والصناعية وما يتبعها من معاملات،وأن ينتج الأصناف التي يختارها والكمية التي في وسعه إنتاجها،وأن يتعامل مع غيره بكل ما يستطيع من حرية. وبعبارة أخرى:الاقتصاد الرأسمالي يرتكز على سياسة الباب المفتوح .

✓ **حافز الربح** (الساعاتي2008):

يعد هو الدافع الأساسي لزيادة الإنتاج، وهو المحرك الرئيس لأي قرار يتخذه المنتجون، فكل فرد في هذا النظام إنما يتصرف بما تمليه عليه مصلحته الشخصية وبما يتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة.

لذلك فإن المنتج في النظام الرأسمالي يختارون النشاط الاقتصادي الملائم لاستغلال الموارد بأفضل طريقة ممكنة، وحين يحدث ذلك في جميع الأنشطة الاقتصادية فإن كل الموارد الاقتصادية تكون قد استخدمت ونظمت بحيث تعطي أقصى أرباح ممكنة، وبالتالي يحصل المجتمع على أقصى دخل ممكن من موارده.

✓ **سيادة المستهلك:**

لما كان المنتج يسعى إلى تحقيق أقصى ربح، فإن رغبات المستهلكين هي التي تحدد مجالات الإنتاج التي فيها ربح أكبر، ولذلك حين تزداد رغبات المستهلكين في منتج معين يزداد طلبهم عليها، وبالتالي يتّجه المنتجون إلى إنتاج هذا المنتج ليربحوا أكثر، إذن فرغبات

المستهلكين الزائدة هي التي تقرّر ما ينتجه المنتجون، هذا ما يعرف بسيادة المستهلك، إن كمية إنتاج سلعة معينة تتحدد حسب درجة رغبة المستهلك فيها.

✓ **المنافسة** (كمال1990)

وهي من أهم خصائص النظام الرأسمالي، حيث تعتبر من العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة والإنتاجية، فالمنتجون يتنافسون فيما بينهم لاجتذاب أكبر عدد من المستهلكين، والنتيجة هي اتجاه الأسعار للانخفاض وخروج المنتجين ذوي الكفاءة المنخفضة، ومن ثمّ يؤدي ذلك إلى الاستخدام الأفضل للموارد.

✓ **جهاز الثمن هي الآلية التي تحدد الأسعار:**

توجد رغبات للمستهلكين في سلع معينة، هذه الرغبات تسمى بقوى الطلب، وتوجد رغبات للمنتجين في عرض منتجاتهم وبيعها لتحقيق أنظم ربح ممكن، ويسمى ذلك بقوى العرض، فنتيجة للتفاعل بين قوى الطلب وقوى العرض تتحدد الأسعار وتتحدد كمية كل منتج في السوق.

وقد ظهرت مساوئ كثيرة لهذا النظام أبرزها اختلال التوازن في الثروات بين الأفراد وانقسام المجتمع إلى قسمين أقلية تمللك كل شيء وأكثرية لا تملك شيء ، وأدى ذلك إلى ولادة الأزمات الواحدة تلوى الأخرى كأزمة البطالة والكساد ناهيك عن الأزمات الأخلاقية والاجتماعية وبالتالي نشوء الأزمات الكبرى كما هو الحال الآن حيث يعيش العالم أزمة اقتصادية كبرى أدت إلى دمار وانهيار كثير من الشركات الكبرى والبنوك العظمى ، وساهم ذلك أيضا بظهور قيم اجتماعية سيئة كالرشوة والغش والكذب والتدليس وأعظمها الربا كل ذلك بهدف جمع المال وتكديسه.

2. ملخص النظرية الرأسمالية:

1.2.تحليل عام لأداء النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يمكن القول أن التحليل الرأسمالي للاقتصاد ناقش فكرتين متعلقتين ببعضها البعض تمثلان العمود الفقري لهذا التحليل (جريجوري ، و آخرون ،1994):

- مدى نجاح الرأسمالية في حل مشكلة تخصيص الموارد.
- ما هو الدور الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الدولة في النظام الرأسمالي.

ويأتي الجواب في المدخل السائد الذي يعتبر أنه إذا كان المرء مهيأ لقبول توزيع الدخل المتضمن فإن تخصيص الموارد سيكون مثالي إذا كان الاقتصاد يعمل في ظروف المنافسة الكاملة.وعرفت المثالية على أنها تخصيص الموارد الذي لا يمكن تغييره لتحسين وضع فرد ما دون الإساءة إلى فرد أخر (الأمثلية الباريتية).

ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أنه إذا كان الاقتصاد تنافسيا إلى حد ما فإن الرأسمالية ستكون منظمة لنفسها ذاتيا وستعطي تخصيص جيد للموارد وذلك بغض النظر عن مشكلة توزيع الدخل غير العادل،ومنه فإن دور الحكومة يجب أن يكون محدودا وعليها إتباع سياسة كف اليد عن الأعمال.

وتعتبر النقطة الأخيرة (كف يد الحكومة) الأمر الذي لم يستسغه الفكر الكينزي والذي بدأ بمسألة أن الاقتصاد يمكن أن يصل إلى مرحلة التوازن الكلي المستقر عند مرحلة تقل عن (أو تفوق) إنتاج العمالة الكاملة.وبذلك تقع على الحكومة مسؤولية تحقيق توازن كلي ملائم (عن طريق السياسة المالية والنقدية).

وفيما يخص أداء النظام الرأسمالي فإننا نقترح الجدول التالي والذي من خلاله يمكن أن نوضح بعض الشيء معالم النظام بالطريقة التي تخدم البحث:

جدول رقم 4: فرضيات حول أداء النظام الاقتصادي الرأسمالي:

المعايير	الأداء
الكفاءة	جيد
الاستقرار	ضعيف إجماليا جدا حول دور الحكومة
توزيع الدخل	عدم مساواة في غياب تدخل الدولة
النمو الاقتصادي	لا توجد فرضيات مسبقة وواضحة،كفاءة مرتفعة مقابل تراكم رأسمال منخفض محتمل
أهداف تنموية	لا توجد فرضيات واضحة

المصدر: حريجوري ، و آخرون ،1994 –ص137

تجدر الإشارة إلى أن الجدول لا يعطي الحقيقة المطلقة لأداء النظام الرأسمالي فهو يأتي تحت إطار نظري بعيد شيئا ما عن الواقع وذلك يعود إلى تعدد واختلاف أنماطا لرأسمالية من بلد إلى بلد ومن تنظير إلى آخر ولكن في نفس الوقت يعطي فكرة عامة على أداء هذا النظام والتي يمكن أن تخدم البحث.

2.2.أراء حول النظام الاقتصادي الرأسمالي:

نزكي الجدول السابق ببعض وجهات النظر حول أداء هذا النظام من طرف بعض الأطراف الأخرى التي تنطوي تحت النظام نفسه:

أ- وجهة نظر"هيكومايزز "Hayek and Mises:

جاءت وجهة نظر الاقتصاديين "هايك F.V.Hayek" و"مايززMises"(جريجوري ، و آخرون ،1994)حول "الأفضلية النسبية Relative Superiority"لاقتصاديات السوق مقارنة بالاقتصاديات الاشتراكية المخططة.وحجتهم في ذلك هو نظام المعلومات في الاقتصاديات الرأسمالية والذي يعتبر كفؤ بالنسبة لنظيره في الاقتصاديات الاشتراكية ويفصل "هايك"في أن المشكلة الاقتصادية الرئيسية ليس كيف تخصص الموارد المعينة كما أشار "باريتو" ولكن كيفية ضمان أفضل استخدام للموارد المتوفرة لأي عضو في المجتمع لتحقيق غايات لا يعرف أهميتها النسبية غيره. فمن خلال شرح كل من "هايك ومايزز" نجد أن الاقتصاديات السوقية تولد كفاءة معلومات على شكل أسعار سوقية والتي بدورها تمكن المنتجين والمستهلكين من تخطيط أعمالهم بطريقة عقلانية وهي الميزة الرئيسية للرأسمالية وبذلك تضمن أفضليتها النسبية على الاشتراكية المخططة وهو لب نقدهم للاشتراكية ودعمهم للرأسمالية.

ب- وجهة نظر "جالبريث"(الدولة الصناعية الحديثة) "Galbraith":

تأتي مداخلة "جالبريث" على أساسأن الاقتصاديات الرأسمالية الحديثة في الواقع اقتصاديات ثنائية(جريجوري ، و آخرون ،1994)وتتكون من:

(1)-أعمال تملك سلطة على أسواقها.

(2)- أعمال صغيرة وتنافسية تنقصها تلك السلطة.

وعلى عكس رأي النيوكلاسيك فإن المجموعة (1) من الأعمال هي التي تستخدم الموارد بأكثر مما يجب والمجموعة التنافسية (2) تستخدم الموارد بأقل مما يجب ويرى "جالبريث" أن الأعمال ذات القوة الاقتصادية والسياسية (عمالقة الصناعة في الو.م.أوأوربا الغربية) لم تعد خاضعة لقوى جهة الطلب والعرض السوقية،فبدلا من قوى السوق قامت قوى بديلة عن طريق "تخطيط الشركات Corporate Planning" الذي يضعه تقنيي الإدارة المتخصصين وحلت خطة الشركات محل السوق وأن هدف مخططي الشركات الأساسي هو نمو الشركة.و فحو الفكرة الأولى التي تخص المجموعة (1) من الأعمال في أن

أصحاب الشركات الكبرى يستعملون قوى مختلفة (الإعلانات والدعايات) لتحفيز الطلب ليزيدوا بعد ذلك إنتاجهم، كما يستطيع تقنيو المؤسسات الكبرى ممارسةضغوطاتهم على الحكومة في بعض المجالات (خاصة المؤسسات التي تعمل في صنع الأسلحة)، وبذلك تفرض هذه الأنواع من المؤسسات سيطرتها على كل من الجمهور والحكومة من خلال سيطرتهم على أسواق الموارد والعمل، وهو الشيء الذي لم يناقش عند النيوكلاسيك الذين يرون أن السلطة للجمهور المصوت (أي عن طريق الأغلبية المصوتة).

أما فيما يخص المجموعة (2) من الأعمال التنافسية فيرى "جالبريث"أن الصورة مختلفة، فالقطاع التنافسي غير قادر على منافسة قطاع الشركات الكبرى على الموارد وبذلك يبقى بحصة غير كافية من موارد المجتمع، ونتيجة لعدم قدرة هذه المجموعة (المجموعة (2))على منافسة الشركات القوية فإن قطاع المنافسة يلحظ تناقصا للطلب على سلعهم وتنخفض حصتهم من الإنتاج الاقتصادي.

ويحدث الخلل بإنتاج أقل مما يجب في القطاع غير التنافسي (الإسكان، العناية الصحية والخدمات الشخصية)وزيادة أكثر من اللازم للعتاد الحربي والسيارات من قبل قطاع الشركات القوية.

وآخر نقطة جاءت في وجهة نظر "جالبريث" هو اقتراحه للحل بحيث يرى أنه يجب على الجمهور أن يعيد تحكمه في الدولة بدلا من نظام تخطيط الشركات وبعدها يستخدم الدولة لمواجهة عدم التوازن في تخصيص الموارد.

ج- **وجهة نظر "جوزيف شومبيتر" (المعجب المتشائم بالرأسمالية)" Joseph Schumpeter**":

يبدأ إعجاب الاقتصادي "شومبيتر "من اعتقاده أن الرأسمالية نظام مرتفع الإنتاجية بالرغم من بعض الأمراض مثل عدم الاستقرار الدوري (والذي يرى فيه شيئا أساسيا للنظام)وينتهي ذلك الإعجاب باعتقاده أن الرأسمالية ستندثر لتحل محلها الاشتراكية(جريجوري ، و آخرون ،1994) .

يولي "شومبيتر" في تحليله دورا رئيسيا " للمنظمL'entrepreneur" والذي يختلف بدوره عن "مدير الشركةManager"أو"مدير الإدارةAdministrateur"،حيث يرى أن مدير الشركة أو مدير الإدارة يقوم بتنظيم وتنفيذ النشاطات اليومية للمنشأة، في حين أن المقاول " Entrepreneur" فهو مصدر الأفكار الجديدة والطرق الحديثة في عمل الأشياء والمغامرة في

الأعمال الجديدة ،ومنه فالمقاول هو المحرك الرئيسي للنظام الرأسمالي.

ومن هذا المنطلق يعتقد "شومبيتر"أن عمل المقاول في دوره سيصبح مع الزمن بيروقراطيا وتقوم به شركات كبيرة بدلا أن يقوم به الأفراد،والمنشآت الصغيرة التي هي انعكاس للمنظم الفردي،وأخيرا سيتلاشى الدعم العام للمنظم،وخاصة دعم المكافأة المادية الضرورية لعمله وستفقد الرأسمالية ميزتها الحركية.

ومنه يرى "شومبيتر"أن الرأسمالية تحمل بذور اندثارها وهنا تختلف أسباب انهيارها كثيرا عن الأسباب التي تصورها ماركس بالإضافة لاختلافه مع الثورة الكينزية من خلال تشاؤمه من إمكانية التلاعب في تنظيم الرأسمالية.

وفي آخر هذا المبحث نشير إلى أن الهدف من التطرق إلى هذا النظام ليس الإلمام به، بل الإشارة فقط لأهم معالمه لفهم الجانب النظري من النظام وخدمت معطيات البحث بحيث نكون قد أبرزنا أهم الخيارات المطروحة أمام الدول لتنظيم اقتصادها، لكن رغم هذا الخيار تبقى هناك خيارات أخرى لا تقل أهمية عنه.

بناء على ما سبق، فإن السوق في الاقتصاديات غير الإسلامية تتركز منظومتها القيمة على: الأنانية، اللذة، المنفعة. وهي في الوقت نفسه تشكل مساحة كبيرة من معالم الرأسمالية وخصائصها، ويمكن تحديد القيم المسؤولة عن مآسي الاقتصاد الرأسمالي وأزماته المتكررة في (الساعاتي2008) التالي:

- الحرية الفردية المطلقة والتي تصادر حرية المجتمع.
- المنفعة الشخصية وهدف تعظيم الربح والذي يؤدي إلى الإضرار بحقوق المجتمع في الموارد.
- الاعتقاد الخاطئ بعد متعارض مصلحة الفرد مع مصلحة المجتمع.
- تهميش دور المجتمع و المتمثل في الدولة والمجتمع المدني.
- مبدأ البقاء للأصلح (الأقوى) يحكم السلوك الاقتصادي للمنافسة.
- التوسع المتسارع للثروة والإنتاج الأقصى وإشباع الرغبات طبقاً لأذواق الأفراد.
- عمل جميع الأفراد لخدمة مصالحهم الذاتية سيؤدي تلقائياً إلى خدمة المصلحة الاجتماعية المشتركة(شابرا ,1996).

ويقول علماء الرأسمالية:أنه لكي تكون الحياة الاقتصادية صحيحة لابد أن تكون مستندة على أسس ثلاثة:

أولا:المصلحة الشخصية كهدف، لأن واقع الإنسان أنه لا يعمل إذا لم تكن له مصلحة شخصية تدفعه إلى العمل، وحرية الفرد التي لا يعوقها عائق في السعي وراء المصلحة المالية الذاتية وحيازة الأموال وإدارتها أمور لازمة للمبادرة الفردية.

ثانيا:المزاحمة كوسيلة، فلابد له لكي ينتج ويبدع في العمل من منافس.

ثالثا: الحرية كشرط،لأن فقدان الحرية يقتل المنافسة،ويشل النشاط،ولا يحقق المنفعة الشخصية(مصطفى,2008) بعد استعراض أسس الرأسمالية ومبادئها،يتضح لنا أن وجود علاقة قوية بين المبادئ الرأسمالية والأزمات التي حدثت وتحدث للبشرية بين فترة وأخرى فيظل الحضارة الغربية المعاصرة، ويلاحظ عليها أنها تفتقد إلى آلية لتصحيح الاختلال الناجم عن سوء التوزيع للثروة والدخل و الذي يؤدي إلى اتساع فجوة الفقر في المجتمع.

ثالثا: النظام الاقتصادي الاشتراكي

I.التنظير الاشتراكي:

يمكن مناقشة التنظير الاشتراكي من خلال محطتين أساسيتين هما كالتالي:

1-الجدل الاشتراكي:

يأتي هذا الجدل على أساس فكرة قد سبق وأشرنا إليها،وهي عدم وجود نموذج اشتراكي واضح وجلي يوازي نموذج المنافسة الكاملة الرأسمالية، لكن ما يمكننا وصفه بالاشتراكية فهو تجميع جزئي لشيء من النظرية والخبرة التاريخية (الأحداث التاريخية التي ميزت حقبة من التاريخ).

ويأتي في سياق الحديث عن الاشتراكية ما يسمى بالجدل الاشتراكي ويقصد به مناقشة إشكالية تخصيص الموارد في ظل الاشتراكية، وقد استحوذ هذا الجدل على فكر معظم الاقتصاديين لفترة فاقت القرن من الزمن إلى يومنا هذا. ونشير إلى وجهة النظر السائدة حديثا وهي التخصيص العملي للموارد في ظل الاشتراكية شيء مؤكد التحقيق، ويركز النقاش الحديث على موضوعات أدق ولكنها مهمة وهي تلك المتعلقة بالكفاءة الاقتصادية المقارنة للاشتراكية. وسنحاول اختصار هذه الأفكار في رؤيتينلأهم منظري الفكر الاشتراكي.

أ-)بيرون: هيكل نظري"Anrico Bairon ":

يعد الاقتصادي الايطالي "أنريكو بيرونAnrico Bairon" أول من وضع هيكل نظري متناسق لدراسة آليات تخصيص الموارد في ظل الاشتراكية وذلك في عام (1907)،بنشره مقالة تحت عنوان "وزارة الإنتاج في الدولة الجماعية " وناقش بيرون نظريا إشكالية تحديد الأسعار،وجادل حول كون الأسعار عبارة عن تقويمات نسبية" Relative Evaluations"،وليست مقتصرة على تنظيمات مؤسساتية معينة (أو على وجه التحديد السوق)بل نجد أيضا تقويم معدلات التساوي"Relation of Equivalence"بين السلع وبين الاستهلاك الخاص والمستقبلي أين يكون من نصيب الهيئة المركزية للتخطيط " Central Planning"(CPB) التي لديها المقدرة على ذلك .وتعد الدراسة النظرية التي أعدها "بيرون"نظرية بحتة جاءت في شكل نموذج (عرف بنموذج بيرون) اشتمل على عدد كبير من المعادلات الآنية"Simultaneous Equation"،وهي تتعلق بالمدخلات والمخرجات لمعدلات التساوي"Relation of Equivalence"،وإذا تم حل هذه المعادلات فإنها ستوفر تقويمات نسبية ملائمة للموارد المطلوبة لموازنة العرض والطلب وكما سبق الإشارة إليه أن دراسة بيرون كانت نظرية بحتة فقد اعترف بنفسه أن حل المعادلات في واقع الحياة غير عملي.

لكن ذلك لم يمنعه من وضع بعض الاستنتاجات الأساسية فهو يرى أن تخصيص الموارد الناتج من حل المعادلات سيكون إلى حد بعيد مشابه للمنافسة الرأسمالية وفي الحقيقة لم يرى أي سبب قد يؤدي إلى اختلاف أساسي.

وما يمكن استخلاصه من مدخل"بيرون" في يومنا هذا هو إمكانية اكتشاف التقويمات النسبية للموارد الضرورية للتخصيص الرشيد للموارد عن طريق حل معادلات بدلا من الترتيبات المؤسساتية الخاصة مثل السوق.

ب-)تحدي "لدوج فان مايزز lodwig von mises":

تكلمنا سابقا عن "مايزز" ورأيه في الرأسمالية، وقد ربطنا ذلك بنقده للاشتراكية لكن دون تفصيل لآرائه وهو ما سنوضحه في هذه النقطة.

كان تحدي "**مايزز**" موجها بشكل أساسي باتجاه مشكلة تخصيص السلع الإنتاجية في نظام اقتصادي اشتراكي، وهي مهمة من المفروض أن تكون بيد الدولة (ويترك تخصيص السلع الاستهلاكية للسوق).

وجادل "**مايزز**" أن على الدولة التي ستوجه الموارد المتاحة وبرشد لهدف تحقيق أهداف

محددة فانه عليها أن تلم بمعرفة القيم النسبية (الأسعار) وكما يعتقد "مايزز" أن الطريقة الوحيدة للوصول إلى هذه القيم ستكون من خلال السوق وهو الأمر الغير موجود في الدولة الاشتراكية حيث تخصص الدولة السلع الإنتاجية مباشرة.

وقد اختلفت ردود الأفعال على موقف "مايزز" المبدئي وجاءت في تفسيرين مهمين هما:

- إن ما كان يقوله "مايزز" هو عدم قدرة الاشتراكية على تخصيص الموارد في غياب آلية السوق، وأن أعمال بيرون والاقتصاديين من بعده توفر دليلا فعالاو تفنيد لآراء "مايزز".
- أكثر مواقف "مايزز" شيوعاهو أن الاشتراكية لن تعمل بكفاءة،فاعتبار حجة تخصيص الموارد بأقل كفاءة في ظل الاشتراكية مقارنة بالرأسمالية مهم، لأن النظم الاشتراكية مازالت تعمل إلى يومنا هذا على اختلاف أنواعها،بالإضافة إلى الجدل السائد حول" الجودة النسبية للاشتراكية والرأسمالية" على السؤال المتعلق بالكفاءة النسبية.

وفي الأخير نشير إلى أن هجوم "مايزز" على حالة تخصيص الموارد الرشيدة في ظل الاشتراكية قد أدى إلى حدوث بعض التطورات وجاءت في نقطتين رئيسيتين هما:

- ✓ قيام عدد من المؤلفين السوفيتيين (سابقا) الذين اهتموا بتطوير نظام التخطيط للاقتصاد الروسي بمساهمات هامة في تطوير نظرية التخطيط والتي كانت حينئذ في مراحلها البدائية.
- ✓ وضع الاقتصادي الشهير البولندي "أوسكار لانجOscarlange"في بداية الثلاثينات نموذجه الشهير في اشتراكية السوق.

وهي الأحداث الهامة التي طورت الفكر الاقتصادي الاشتراكي وسمحت له بالاستحواذ على عقل الكثير من المفكرين الاقتصاديين سواء الرأسماليين من خلال نقدهم أو الاشتراكيين بحججهم.

2 –أركان الاشتراكية:

ومما تقدم نحاول تلخيص أركان الاشتراكية في النقاط التالية:

أ- **محو الطبقية**، الذي يضع حداً فاصلاً لما زخر به تاريخ البشرية_ على مر الزمن_ من ألوان الصراع (باقر الصدر، 1991). فإذا أقيمت الاشتراكية وحولت المجتمع إلى طبقة واحدة، زال التناقض الطبقي، الذي نتج عن انقسام المجتمع إلى مالكين ومعدمين، واختفت كل ألوان الصراع، وساد الوئام والسلام إلى الأبد.

ب- السلطة **الدكتاتورية**: التي هي ليست ضرورية لأجل تصفية حساب الرأسمالية فحسب، كما تزعم الماركسية، إذ تعتبرها ضرورة مؤقتة، تستمر حتى يقضى على كل

خصائص الرأسمالية الروحية والفكرية والاجتماعية (باقر الصدر، 1991).

ج-**التأميم**، والفكرة العلمية في التأميم تقوم على: أساس تناقضات القيمة الفائضة، التي تكشف عنها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. فإن هذه التناقضات تتراكم، حتى يصبح تأميم كل وسائل الإنتاج ضرورة تاريخية لا محيد عنها.

د- مبدأ التوزيع القائل: من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله (باقر الصدر، 1991).

II. أهم أنواع الاشتراكية:

لقد عرفت الاشتراكية في تنظيرها كما في تطبيقها نوعين رئيسين نفصلهما فيما يلي:

1. الاشتراكية المخططة:

أ-أصول الاشتراكية المخططة:

ترجع أصول الاشتراكية المخططة إلى الاتحاد السوفياتي في العشرينيات " The soviet Union in The 1920s" والتي وصفت "بالعصر الذهبي للاقتصاد الرياضي السوفيتي" لكن ما علاقة هذا بتخصيص الموارد في ظل الاشتراكية؟تتجلى العلاقة في ثلاث أطروحات نختصرها في النقاط التالية :

- كان في العشرينات نقاش مفتوح نسبيا في الاتحاد السوفيتي،بما في ذلك نقاش هام حول الطرق والآليات الملائمة للنمو والتنمية الاقتصادية في ظل الاشتراكية.
- كان التركيز على إقامة طريقة اشتراكية للتنمية من مبادئ الإيديولوجية الماركسية اللينينية.
- ازداد نشاط رواد الاقتصاد الرياضي،فهو موضوع مهم لتطوير نظرية التخطيط الاقتصادي.

ب- الأسس النظرية:

في غياب السوق كآلية لتخصيص الموارد كان من الضرورة إيجاد بديل لذلك،ولعل غياب نموذج "Paradigm"(جريجوري ، و آخرون ،1994)للاشتراكية المخططة يصعب فهم النظرية لكن ذلك لا يعني عدم وجود آلية بديلة لتخصيص الموارد وهنا بالتأكيد نقصد التخطيط الاقتصادي كوسيلة لتخطيط الموارد.ومنه من الضروري في غياب نموذج واضح للنظرية الاشتراكية المخططة يشبه نموذج الرأسمالية التنافسية، فإنه يمكن أن نستند على نظرية التخطيط لفهم الاشتراكية المخططة، رغم ثقل البعد السياسي في هذا المنظور ظهر ميل لربط التخطيط القومي الاقتصادي بالاشتراكية في إطار سياسي واقتصادي أيضا.نشير أيضا إلى نوع التخطيط المقصود في هذا الجزء،حيث نجد تخطيط النظام الاقتصادي مركزيا هو جوهر الاشتراكية المخططة، ويعود ذلك إلى أن التخطيط ينسجم مع أنواع مختلفة كثير من

الترتيبات المؤسساتية والعقائدية.كما اتفق جل الاقتصاديين الذين ناقشوا مسألة التخطيط على أن كمية المعرفة الناتجة عن دراسة أكثر حداثة في وضع النماذج الرياضية للنظم الاقتصادية يعرف ب"نظرية التخطيط "Theory of Planning"مع الإشارة إلى أن هذه النظرية ناقشت مختلف أصول وتطبيقات التخطيط وهي تتراوح من الخبرة في الإدارة المحلية للمنشآت الرأسمالية الكبيرة إلى عمل نظام اقتصادي بالكامل سواء كان اشتراكي أو رأسمالي.هنا يتضح لنا أننا نواجه نوعين من التخطيط، وسنركز على التخطيط على الصعيد القومي وليس المستوى الجزئي وهو ما سبق وأشرنا إليه بالإضافة إلى الإشارة إلى أنه حتى في الدول التي يتم فيها معظم التخطيط القومي (الاتحاد السوفيتي سابقا) فإن ما يسمى بنظرية التخطيط ما هي إلا مجموعة من المبادئ العملية فليس هناك "نظرية" بالمعنى الكامل يمكن مقارنتها مع نموذج الاقتصاد السوقي،وما سنناقشه في بقية هذا النوع سيوضح ذلك.

2. الاشتراكية السوقية:

أ-الأسس النظرية:(إسهامات "لانج"):

إن الأساس ألمنظوري لاشتراكية السوق يأتي من خلال إسهامات الاقتصادي البولندي الأصل "أوسكار لانج"Oscar Lange"(جريجوري ، و آخرون ،1994) (سبق وأشرنا إليه) من خلال تطويره لنموذج يعرف بنموذج "التجربة والخطأ".يركز نموذج التجربة والخطأ في الواقع على استخدام إطار التوازن العام (مهد كتابات كل من "بيرون" و "باريتو" و"فالراس") ويقترح عدد من المراحل للوصول إلى الحل (ما ركز عليه "ليون فالراس").نشير أيضا إلى أن نموذج التجربة والخطأ لم يكن حكرا على "لانج" وحده فقد قدم العديد من الاقتصاديين لهذا النموذج ويأتي على رأسهم" ديكسونh .d.dickson"و"آبا ليرنر abba lerner" ومنه نستنتج وجود العديد من الصيغ المختلفة لهذا النموذج، وننوه إلى أننا سنركز على الأوجه الرئيسية للنموذج العام بشيء من الاختصار.في بداية تحليلنا لهذا النموذج نذكر أن الدول الاشتراكية التي تقترب من نموذج "لانج" (على رأسها يوغسلافيا) قد اختارت نظامها دون معرفة سابقة بنموذج "لانج"، علاوة على ذلك يختلف نموذج "لانج" للاشتراكية السوفيتية عن تعريفنا لها ويأتي ذلك من خلال إدراج لانج للاستخدام الغير مباشر للسوق.بشيء من التعمق في طرح نموذج "لانج" نبرز تركيزه على ثلاث مستويات من اتخاذ القرار في النظام الاقتصادي كما يوضح الشكل التالي :

جدول يوضح تنظيم النظام الاقتصادي حسب" لانج":الرسم البياني رقم(2) "(جريجوري ، و آخرون ،1994)

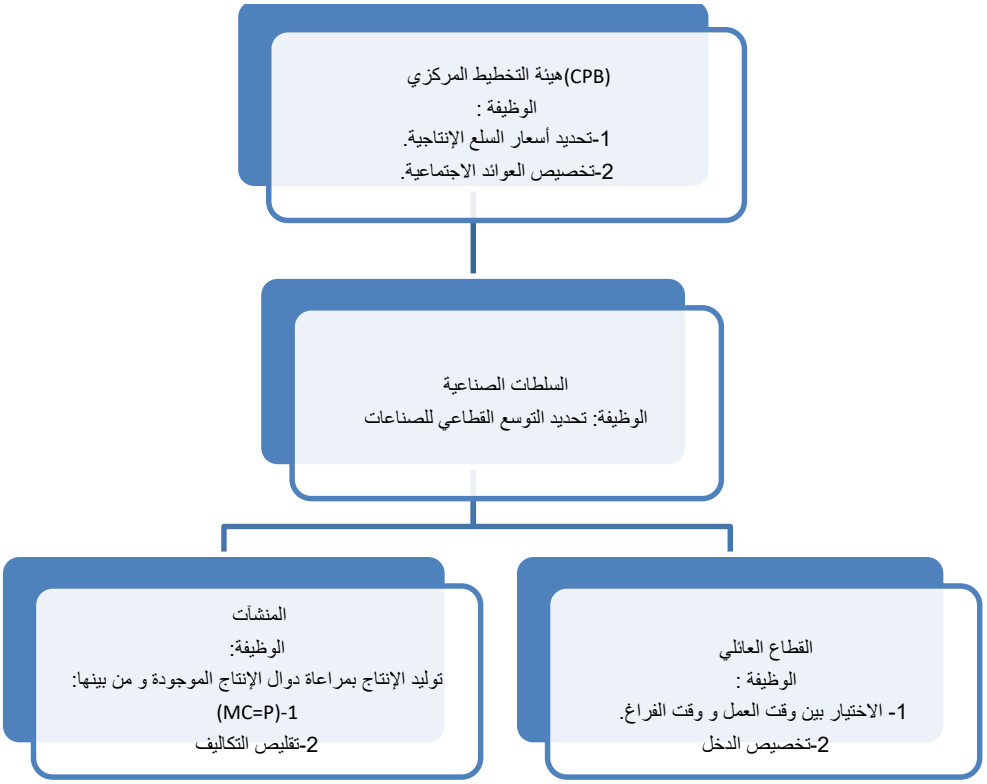

نلاحظ من الشكل السابق توزيع السلطة على ثلاث مستويات بحيث يعتلي هرم السلطة "هيئة التخطيط المركزي (CPB)"ثم على مستوى أدنى نجد "السلطات الصناعية" لنجد في المستوى الأخير كل من "قطاع العائلات" و"المنشآت".ويفترض امتلاك الدول لعوامل الإنتاج باستثناء العمل بالإضافة لفرض تخصيص السلع الاستهلاكية عن طريق السوق.في هذا النموذج نموذج "لانج" تحدد هيئة التخطيط المركزي أسعار السلع الإنتاجية،ثم يتم إعلام المنشآت المنتجة بهذه الأسعار ويطلب منها الإنتاج مع مراعاة قاعدتين رئيسيتين هما :

- إنتاج ذلك المستوى من الإنتاج الذي تتساوى فيه التكلفة الحدية مع الأسعار(MC=P)، وتقليص تكاليف الإنتاج عند ذلك المستوى من الإنتاج، لتترك حرية القرار فيما بعد للقطاع العائلي فيما يخص عرضه للعمل.يتضح من خلال هذه الطريقة في التنظيم الاقتصادي احتمال وجود خلل فيما يخص مسألة التوازن، وذلك من خلال حقيقة أسعار السلع الإنتاجية التي يتم تحديدها في بداية العملية من طرف هيئة التخطيط المركزي وهو ما يفرض احتمال عدم تساوي أسعار السلع مع التكاليف الحدية مما يعني احتمال عدم

حصول التوازن، فليس هناك سبب للاعتقاد أنه إذا ما اتبعت المنشآت تلك القواعد المفروضة من طرف هيئة التخطيط المركزي (على افتراض أنها تطبقها فعلا) سيتم إنتاج ذلك المستوى من السلع والخدمات الذي يتساوى عرضه مع الطلب عليه.في هذه النقطة يأتي تدخل "لانج" حيث يقترح أنه إذا حصل في نهاية فترة التخطيط (رغم أنه لم يحددها) فائض عرض من سلعة ما، تم تخفيض سعر تلك السلعة عن طريق هيئة التخطيط المركزي. وإذا نتج فائض طلب رفعت هيئة التخطيط المركزي الأسعار، وبذلك ستقوم هيئة التخطيط المركزي عن طريق العمليات المتتابعة مع الوقت بتكييف الأسعار حتى تصبح في المستوى الصحيح أين يتساوى العرض مع الطلب.

- يضيف" لانج "دور آخر لهيئة التخطيط المركزي لا يقل أهمية عن دورها في تحديد الأسعار وهو تخصيص العوائد الاجتماعية (إيجارات وأرباح) المتحققة من استخدام الموارد الإنتاجية التي تملكها الدولة. ويمكن توزيع تلك العوائد على شكل خدمات عامة ذلك من خلال التعاون مع السلطات الوسيطة (السلطات الصناعية) حول قرار الاستثمار، أين تلعب هذه الأخيرة دورا رئيسيا في تحديد مستوى التوسع القطاعي للصناعة.أي توجيه الناتج الصناعي باختيار نوع الصناعة اللازمة ومقدار الموارد المخصصة لها من خلال عملية الاستثمار وبهذا سيكون للدولة درجة عالية من السيطرة بحيث يكون باستطاعتها تحديد حجم واتجاه الأرصدة الاستثمارية، مع العلم أن "لانج" جادل على أن الأرصدة الاستثمارية يجب أن يتم تخصيصها إجمالا بحيث تتساوى المعدلات الحدية للعائد في مختلف التطبيقات.ونخلص في الأخير أنه في نموذج "لانج"تحظى هيئة التخطيط المركزي بتحكم على درجة عالية في النظام الاقتصادي، وفي نفس الوقت تستخدم الأسعار لأجل اتخاذ القرار من قبل هيئة التخطيط، وبما أن ملكية وسائل الإنتاج تعود للدولة فسيكون بإمكانها تحديد كل من معدلات "***ratio***" واتجاه النشاط الاقتصادي.

ومنه يتم التخلص من تأثير الملكية الخاصة وكذلك العائد عليها، وبناءا عليه سيكون توزيع الدخل إلى حد كبير أكثر تساوي منه في الرأسمالية. أما فيما يتعلق بنسبة الاستثمار فإنها ستكون المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي، وسيكون هذا المعدل بدوره محدد إلى درجة كبيرة من طرف الدولة.نذكر أيضا أن عمل "لانج" لم يخل من الانتقادات بدءا من عدم تدقيقه في عملية إدراج السوق بطريقة غير مباشرة في الاقتصاد الاشتراكي فلم يتكلم عن عوائق الدخول إلى السوق أو اقتصاديات الحجم أو تغيير التكنولوجيا وكلها آليات تتحكم بالأسعار في السوق، ويتضح دورها من خلال التحليل الرأسمالي الذي سبق وتطرقنا إليه، بالإضافةإلى ملاحظة "لانج" نفسه أن عدد المهام الكبير الذي خصصه لهيئة التخطيط المركزي قد يؤدي إلى قيام بيروقراطية كبيرة وهي أحد المظاهر الأكثر سلبية للاشتراكية في ذلك الوقت.

نجد أيضا أن أكثر الانتقادات جرأة لنموذج "لانج" جاءت من طرف الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، والذي سبق وتكلمنا عنه "هايك**Hayek**"أين يجادل على أنه على الرغم من أن مجموعة المهام المنوطة بهيئة التخطيط المركزي من الممكن إدارتها نظريا إلا أنه من المحتمل أن يتعذر ذلك من الناحية العملية.أخيرا رغم أن النموذج لم يخلو من انتقادات الكثير من الاقتصاديين والذين على رأسهم "هايك" كما سبق وأن أشرنا،إلا أنه أثار اهتماما عظيما نظرا لاستخدام معظم النظم الاشتراكية الموجودة سابقا الشكل الخام لنموذج التجربة والخطأ لتحديد الأسعار على الأقل الاستهلاكية منها،والاعتماد على طريقة التجربة والخطأ هام جدا لأن نماذج التخطيط الرياضية (تحديد الأسعار) لم تحظى كثيرا بتطبيقات عملية على الرغم من أناقتها النظرية.

ب-الاشتراكية السوقية "الصيغة التعاونية":

تعتبر الصيغة التعاونية أو "اقتصاد عمال الإدارة" أحدث أو آخر صيغة نظرية نوعا ما لمدخل اشتراكية السوق.يأتي هذا التطور في النموذج التعاوني لاشتراكية السوق نتيجة بروزأهمية المشاركة العمالية في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم نذكر أيضاأنأهم الاقتصاديين الذين نادوا بهذا الاتجاه"ياروسلاف فانكJaroslave Vanek""(جريجوري ، و آخرون ،1994)حيث عمل على بناء معالم مفهوم "الاقتصاد المبني على المشاركة "ParticipatoryEconomy"من خلال تحديد مميزات هذا النظام بخمسة مميزات هي كتالي:

1-تدار المنشآت بطريقة المشاركة من طرف الناس العاملين فيها.

2- يجب أن يسود تقاسم الدخل و أن يكون عادلا أي متساوي بين العمال ذوي النوعية و الكثافة الواحدة و يجب أن يحكم عن طريق توزيع الدخل ديمقراطي متفق عليه وأن يقوم بتخصيص لكل وظيفة حقها النسبي على صافي مجموعة الإنتاج.

3- برغم أن العمال قد يقطفوا ثمار العملية الإنتاجية إلا أنهم لا يملكون الموارد الإنتاجية و عليهم أن يدفعوا مقابل استخدمها .

4- على الاقتصاد أن يكون اقتصادا سوقيا و يمكن استخدام التخطيط الاقتصادي عن طريق آليات غير مباشرة ولكن ليس عن طريق الأمر المباشر للمنشأة أو مجموعة المنشآت.

5- هناك حرية الاختيار فيما يتعلق بالتوظيف.

بعد التعرف على أهم مميزات هذه الصيغة نأتي الآن لشرح فحوى هذا النموذج، تملك الدولة الموارد باستثناء العمل وتستخدم من قبل جميع المنشآت التي تدفع رسما للدولة مقابل الاستعمال. تحدد أسعار السلع الإنتاجية والاستهلاكية بتفاعل قوى الطلب والعرض في السوق، وتدار المنشآت من قبل العمال الذين يحاولون تعظيم العوائد لكل عامل في المنشأة.بالإضافة لفرض الدولة رسما على استخدام الأصول الرأسمالية،والأرض فإنها ستقوم أيضا بإدارة القطاع العام في الاقتصاد وقد تفرض الضرائب لتمويل الإنشاءات الثقافية والصناعية.

وبهذا نكون قد رسمنا صورة أكثر بساطة وأكثر اختصار لاقتصادية السوق التعاونية مع العلم أنه فيما يخص سلوك المنشأة في هذا النوع من التنظيمات الاقتصادية فهي أكثر تعقيد لذا نتفادى التفصيل فيها.

III. كفاءة النظام الاشتراكي:

يلخص هذا العنصر أهم الآراء التي أخضعت النظام الاقتصادي الاشتراكي للتقييم وبذلك نشير إلى أهم مميزاته ونحاول ابرز عيوبه على الأقل من وجهة نظر نقاده.

1 –الخطة والسوق:

لقد طرحت العديد من التساؤلات حول هذا العنصر ألا وهو التنسيق (الخطة أم السوق) أي أيتم توزيع الموارد حسب الخطة أم حسب السوق وهنا يظهر تساؤلين جزئيين يضيفان بعض العمق للتساؤل الرئيسي وهما:

- هل من الواجب اتخاذ القرارات جميعها في المستويات العليا من قبل المخططين، أم هل يجب أن يكون هناك بعض اللامركزية لصالح المستويات الدنيا؟
- هل يمكن حل الخطة فعليا وتحقيق كل من الانسجام "Consistency" والأمثلية"Optimality".

من خلال التساؤلين ألسابقي الذكر نلاحظ أن الإشكال يتجاوز التساؤل الرئيسي وهو "الخطة أم السوق" ليتضح أن النظام الاقتصادي الاشتراكي أكثر تعقيد من الرأسمالي فهو يحتاج إلى دراسات أعمق وتطبيقات أعقد ليمكن التكلم على نظام اقتصادي هو الأكفأ.

2 –"كارني"والاقتصاد الاشتراكي:

يأتي رأي "كارني" في خضم جملة من التناقضات، حيث يجادل بأن النظام الاقتصادي

الاشتراكي المخطط نظام عجز "**Shortage**""(جريجوري ، و آخرون ،1994)، حيث يكون فيه العجز منتظما دائما ويولد نفسه، وجادل أيضا على أن الاقتصاد ذو العجز يظهر إلى حد كبير نتيجة لطبيعة الأعمال في النظم الاشتراكية المخططة والقوانين التي تعمل المؤسسات في ظلها.ويرى أيضا أن حالة الظروف الخارجية للمنشأة في النظام الاشتراكي أكثر يسر منها في النظام الرأسمالي،حيث نجد في حالة المنشأة الرأسمالية أنها خاضعة لقيود حتمية قاسية فيما يخص الميزانية، أين نجد في الجهة المقابلة أن محدد الميزانية في المنشأة الاشتراكية ضعيف ويعود السبب الرئيسي إلى الدور الأساسي للأسعار الذي تلعبه في الحالة الأولى وعدم أخذها بعين الاعتبار (نسبيا) في الحالة الثانية.ويعد موقف "كارني" متباين، حيث يعد المعجب المتشائم من الاشتراكية بطريقة مختلفة عن" شومبيتر " (المعجب المتشائم بالرأسمالية)،حيث نجد أن "كارني "ينقد الاشتراكية في بعض معالمها (بالأخص قضية التخطيط المركزي) ليجادل على كفاءاتها كنظام اقتصادي بمزايا معينة عرفت "بنموذج كارني للاشتراكية".

وبهذا نكون قد سطرنا آخر نقطة في هذا النظام خاتمين هذا المبحث لنرى مبحث آخر ونظام آخر لا يقل أهمية عن سابقيه وهو النظام الاقتصادي الإسلامي.

رابعا:النظام الاقتصادي الإسلامي:

أ.عموميات حول النظام الاقتصادي الإسلامي:

1. **مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي:**

قبل التطرق إلى مفهوم هذا النظام نشير إلى أننا آثرنا أن نعرض هذا المفهوم لأنه توجد بعض الخصوصية مع وجود إضافة تفرض الفرق بين هذا الأخير والتعريف المتفق عليه من طرف الرأسمالية والاشتراكية.

أ- **لغة:**

«مأخوذ من القصد وهو استقامة الطريق والعدل،والقصد في الشيء خلاف الإفراط،وهو ما بين الإسراف والتقتير»(القحطاني2002) .

ب- **اصطلاحا:**

- هو الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته،«أو هو مجموع الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القران الكريم والسنة، و هو البناء النظري الاقتصادي الذي يقام على تلك الأصول بحسب كلبنية وكل عصر»(سعد,1990) .
- «هو ذلك العلم الذي يحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع من خلال إنتاج السلع وتوزيعها وتقديم الخدمات إشباعا لحاجات الناس،وهو لا يختلف في المفهوم الاقتصادي المعاصر والذي يرتكز على إشباع حاجات الناس كهدف عام. إنما يزيد عنه أن النظام الاقتصادي الإسلامي يعنى أيضا بجانب ثاني وهو توفير الحياة الكريمة التي تراعي القيم، وتنمي خصائص الإنسان العليا؛وتزكي ثواب الله في الآخرة»(النجار ,1978).

2. خصائص الاقتصاد الإسلامي:

تأتي خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي على أساس كونها الميزات التي جعلته يبرز كفكر منفرد ذو اتجاه معين لا يتصف به النظامين ألسابقي الذكر وهي تحمل عدة تفاصيل منها المنشأ والأصل والمنهج ...

أ- ربانية المصدر :يمكن تقسيم هذا المصدر إلى أربعة مصادر جزئية تعد المرجع الرئيسي للفصل في معظم القضايا الاقتصادية: (القرآن الكريم،السنة،الإجماع،القياس).

ب-ربانية الهدف.

ج- الرقابة المزدوجة:يخضع المسلم في نشاطه الاقتصادي إلى نوعين من الرقابة: (رقابة بشرية، رقابة ذاتية).

د- الجميع بين الثبات والمرونة والتطور.

ه- التوازن بين المادية والروحية.

و- التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية.

ز- الواقعية: النظام الاقتصادي الإسلامي واقعي في مبدئه ومنهجه وأحكامه.

3. أركان الاقتصاد الإسلامي:يرتكز النظام الاقتصادي الإسلامي على ثلاثة ركائز أو أركان أساسية كما تعتبر المبادئ الرئيسية (السالوس 2002)لتنظيمه وهي كالتي:

أ-الملكية المزدوجة،

ب-الحرية الاقتصادية المقيدة،

ج- التكافل الاجتماعي.

II. أداء النظام الاقتصادي الإسلامي:

فيما يلي عرض لأهم معايير الأداء التي سيتم تقييم النظام الإقتصادي الإسلامي بناء عليها. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (6) يبين معايير أداء النظام الاقتصادي الإسلامي

المعايير	الأداء
الكفاءة	جيد بشروط
الاستقرار	مستقر لوجود أحكام تنظمه وتسيره
توزيع الدخل	عادل إلى أبعد حد
النمو الاقتصادي	فعال،يحقق نمو بشروط
أهداف تنموية	التنمية عبادة: أهم ما يصب إليه النظام

من إعداد الباحثين

يوضح الجدول أعلاه، ملخصا يعطي صورة عامة عن أداء النظام من خلال الفروض المتوفرة والتي تثبت تقييمنا لأداء هذا النظام حسبما جاء على لسان أهل المعرفة كما يلي:

أ-**الكفاءة :**أصدر الباحث الحكم على كفاءة النظام الاقتصادي والإسلامي على أنه "جيد بشروط" لسببين رئيسيين:

- ✓ عدم وجود فروض معينة تناقش كفاءة النظام الاقتصادي الإسلامي.
- ✓ التطور التاريخي لواقع النظام الإسلامي.

ونسند رأينا في هذا الحكم إلى عدة دلائل وآراء نوردها فيما يلي من نقاش.سيطر النظام الاقتصادي الإسلامي على العالم الإسلامي منذ نشأته مع بداية القرن الثامن ميلادي حيث رسم رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم هذا النظام من خلال ما نزل عليه من الكتاب المجيد (القرآن) فوضع ذلك التنظيم الرباني لشؤون العباد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.وسار واقع الاقتصاد في العالم الإسلامي بالشكل المرغوب حيث توسع العالم الإسلامي وازدهر كما عرف تنمية اقتصادية لا مثيل لها،وتطور الفكر الاقتصادي الإسلامي مع ذلك التطور والتنمية التي عاشها العالم الإسلامي.وهو السبب في إصدار الحكم على أن النظام الاقتصادي الإسلامي من حيث الكفاءة جيد وقادر على رسم معالم التنمية المنشودة من طرف المجتمع الإسلامي، لكن ومع مرور الزمن وتعاقب الخلافات وظهور دول ومعالم جديدة للعالم الإسلامي والتي اختتمت بظهور الدولة العثمانية،بدأت بعض أساسيات النظام الاقتصادي الإسلامي تسقط رغم القوة التي كانت تمتلكها الدولة العثمانية في ذلك العصر إلى نهاية القرن الثامن عشر(**18**) وبداية القرن التاسع عشر(**19**) (Robert, 1991) حيث انهار

آخر صرح للنظام الاقتصادي الإسلامي وبداية غزو النهج الأوروبي للعالم الإسلاميوالذي أعلن ظهوره وبداية سيطرته.بدون التعمق في تاريخ وأسباب انهيار الدولة العثمانية يجمع أهم المؤرخين والفقهاء على أن سبب انهيار الدولة العثمانية هو تخلي حكامها عن النهج الإسلامي وبداية انقيادهم بالنهج الأوروبي الذي كان قد بدأ ثورته الصناعية وثورته ضد العالم الإسلامي.

بهذا نبرز حكمنا حيث لنجاعة النظام الاقتصادي الإسلامي يجب الأخذ بشروط معينة أهمها:

أ- الالتزام بأحكام النظام الاقتصادي الإسلامي.
ب- البحث في معالم النظام الاقتصادي الإسلامي عن بدائل للاقتصاد الوضعي (المنظومة البنكية خير مثال).
ج- أن لا يحكم النظام الإسلامي الاقتصاد فحسب بل يجب أن يرسم جميع معالم الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى الثقافية وهي الأساس.

وبهذا نكون قد حللنا وباختصار كفاءة النظام الاقتصادي الإسلامي حسب ما توفر من فروض.

ب- الاستقرار:

يعد النظام الاقتصادي الإسلامي من أحسن الأنظمة من حيث الاستقرار ذلك أنه يستند إلى أحكام ثابتة تحكم تنظيم معالم اقتصاده ككل (السوق، تدخل الدولة...)والدليل في ذلك صمود هذا النظام لأكثر من اثنا عشر قرن (من ظهور الإسلام لانهيار الدولة العثمانية) دون هزات وأزمات اقتصادية وإن كان هناك تقلبات كثيرة حدثت على مستوى السلطة والسياسة لكن فيما يخص النهج الاقتصادي فكان واحد.يعد تفرد النظام الاقتصادي الإسلامي باهتمامه بالجانب الروحي والمادي في المعاملات الاقتصادية سر استقراره،فلا يغري الربح التجار ليجعلهم يحدثون هزات في السوق عن طريق الاحتكار أو انتهاز فرصة نضوب بعض الحاجات الأساسية في المجتمع، كما وأن طابعه المنظم من ناحية العلاقة بين التجار والسلطة ثابت ويجعل التكامل فيما بين قطاعين مختلفين ممكن وفعال (القطاع الخاص والقطاع العام) بالإضافةإلى أن ميزة الاستقرار أهم ميزة في الاقتصادالإسلامي.

ج- توزيع الدخل:

تكلمنا سابقا عن آلية توزيع الدخل في النظام الاقتصادي الإسلامي والتي تعد الميزة الرئيسية في الاقتصاد الإسلامي، وكأن النظام الاقتصادي الإسلامي أسس على أساس العدالة في توزيع الدخل وذلك برسم يتعدى حدود التفكير البشري، فيمكن التأكيد على أنه لا ينافس أي نظام اقتصادي النظام الاقتصادي الإسلامي من حيث العدالة في توزيع الدخل.ولما رأينا أهمية العدالة في توزيع الدخل وتأثيرها على نجاعة النظام الاقتصادي وهذا في الأنظمة السابق الإشارة لها كان من الضروري إبراز أثر العدالة في توزيع الدخل على نجاعة الاقتصاد الإسلامي.يرى الدكتور أحمد صقر«إذا كانت الملكية-كذلك الإنتاجية- متفاوتة بين الناس،فلا مناص من حدوث تفاوت في توزيع الدخول الفردية، والتفاوت ليس عيبا في ذاته، إذ أنه يشكل دافعا حركيا لتحسين الإنتاجية والمنافسة،ويسمح بإحداث تفاوت معقول في الأذواق،الذي يؤدي بدوره إلى تنوع الإنتاج وترقية العملية الإنتاجية.وباختصار فإن تفاوت الدخول في هذا المعنى يفسح المجال للتنوع ويشحذ الحوافز للإبداع،أما التساوي التام في الدخول فإنه يؤدي إلى تجميد العملية الإنتاجية ويصيب الاقتصاد بحالة من السكون والجمود» .جاء رأي الدكتور محمد صقر عن قناعة فرضها النظام الاقتصادي الإسلامي فهو يسيطر على آليات ويجند وسائل روحية ومادية ترسخ عدالة تامة في توزيع الدخل شريطة االلتزام بأحكام هذا النظام وبالخصوص الثوابت منها فهي القاعدة الأساسية ولعل أهم تلك الثوابت فرض الزكاة وتحريم الربا وهما وجهان لعملة قوية فالأول يوفر التمويل حسب الحاجة والثانية يمنع تراخي المجتمع واعتماده على مصدر دخل غير إنتاجي (الفائدة).

د- النمو الاقتصادي:

يؤكده الواقع والجانب النظري للاقتصاد الإسلامي عكس التضارب الموجود في الأنظمة السالفة الذكر. حيث حقق النظام الاقتصادي قفزة نوعية في الحياة الاقتصادية للبشرية جمعاء تنم عن مفاهيم جديدة دخلت حيز التطبيق في الحياة العملية. نقصد هنا أن النظام الاقتصادي الإسلامي لم يأت في شكل نظري يعرض على مختلف الأمم لمناقشة فعاليته من حيث التنمية، بل جاء كمحدد ومرسخ لعملية التنمية في المجتمع الإسلامي. فلقد بنى حضارة يمكن وصفها بصفة التمام فقد عني بجميع المشاكل الاقتصادية وقدم الحلول بتفصيل نضري لا نظير له وتطبيق فعال لا مثيل له وهو ما حقق نمو اجتماعي،ثقافي،سياسي والأهم هو النمو الاقتصادي وذلك لتوسع العالم الإسلامي وحيازته مكانة مرموقة بين الدول إلى أجل غير بعيد وبالتحديد عند تغيير هذا العالم نهجه فبدأ يعاني، دون التفصيل في مسألة قدرة النظام الاقتصادي الإسلامي على تحقيق نمو اقتصادي فإنه يمكن الحكم على أنه يعد أهم نظام اقتصادي قادر على تحقيق التنمية على الأقل في العالم الإسلامي الذي عاش التجربة.

ه- الأهداف التنموية:

كغيره من الأنظمة الاقتصادية يضع النظام الاقتصادي الإسلامي جملة من الأهداف التنموية والتي وجد أساسا لتحقيقها وتجسيدها على الواقع. ولما عاش النظام الاقتصادي الإسلامي مرحلتين أساسيتين فقد تفرقت الأهداف حسب كل مرحلة.

واقع النظام الاقتصادي الإسلامي قبل أن يتخلى عنه جل أو معظم العالم الإسلامي كان زاخرا ولعل أهم أهدافه التنموية كانت إعطاء البشرية مفهوم آخر للحياة، من خلال رسم معالم لحضارة مبنية على العدالة الاجتماعية بالإضافة إلى الرقي المادي والروحي من خلال محو الصورة الجاهلية والعشوائية للاقتصاد البدائي الذي كانت تعيشه رقعة من العالم قبل أن تعرف بالعالم الإسلامي.

استمر النظام الاقتصادي الإسلامي في تحقيق أهدافه التنموية مع استمرار توسعه ورقيه إلى أن تم التخلي عنه أين كانت بداية لعملية أخرى عرفت بالتخلف.

و- الأهداف الأخلاقية:

برز اهتمام متزايد في الدول الأكثر تقدما بشأن أثر القيم الأخلاقية في السلوكيات الاقتصادية، وأصبحت تدرس في بعض الجامعات تحت عنوان: أخلاقيات الأعمال Business Ethics. وتهدف الدول المتقدمة من خلال ذلك إلى توعية رجال الأعمال ومسؤولي المؤسسات والشركات والموظفين بأن العمل الاقتصادي له طابع اجتماعي وهو يؤدي وظيفة جوهرية في المجتمع،ولذلك لا يمكن لهذا العمل أني جري في الفراغ الأخلاقي و أن يسيء إلى بعض فئات المواطنين أو إلى المساهمين الممولين للشركات مثلا أو إلى سلامة البيئة.

وفي غياب الاتفاق على دور الدولة في الاقتصاد وتدخلها لمنع إساءة التصرف في المجال الاقتصادي،فإن اللجوء إلى مفهوم الأخلاق والقيم يصبح السلاح الوحيد في أيدي من يريد الإصلاح(بن منصور) .و منظومة الأخلاق والقيم التي جاء بها الإسلام لها مجموعة من التأثيرات الإيجابية على النشاط الاقتصادي نذكر منها (يونس ,2007) :

- المشكلة الاقتصادية في الفكر الوضعي هي أن الموارد محدودة والحاجيات غير محدودة، وحلها هو تدخل الأخلاق عن طريق تلبية وتأمين الضروريات (الغذاء الكساء المأوى.....) ثم الحاجيات ثم الكماليات.واستبعاد أوجه التبذير والترف.

- تؤثر القيم على سلوك المستهلك في جانب تفضيلاته وأذواقه، وعلى سلوك المنتج من حيث اختيار الأنشطة الاقتصادية وطرق تسييرها.
- تأثير الأخلاق في حل مشاكل تعارض المصالح بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة،لأنه إذا تعارضت مصلحة الإنسان الخاصة مع مصلحة المجتمع تغلب مصلحة المجتمع لأن فائدتها تتعدى للجميع.
- تؤثر الأخلاق في الحد من التهرب الضريبي والتهرب من سداد القروض، والتخفيف من الخطر الأخلاقي Moral Hazard ومن تهديد البيئة.
- ضبط حسن أداء المصارف بما يساعدها على القيام بواجباتها وتحقيق أهدافها.
- وتعتبر من أهم عوامل الطمأنينة في الممارسات والمعاملات الاقتصادية والمالية التي تحيط بها الشكوك والمخاطر.
- كما أنها تمثل ضمانات وقائية ترتبط بطبيعة المعاملات لتجنب المحظور منها، بما يساعد المصارف ويساعد الهيئات على تحقيق تلك الأهداف.
- وخلاصة القول أنه لا يوجد جانب في الاقتصاد محايد وغير أخلاقي.بل كل معاملاته وأنشطته يجب أن تبنى على القيم والأخلاق.

كخلاصة، إن لكل نظام اقتصادي خصائصه وسماته التي تميزه عن غيره، والتي ترتكز على أصول وقواعد أساسية تحفظ للنظام الاقتصادي أسلوبه وشخصيته. فالاقتصاد الرأسمالي لنظامه خصائصه وأدواته المميزة له، والاقتصاد الإسلامي لنظامه خصائصه وأدواته، وهذه الخصائص تقوم على فلسفة عامة يؤمن بها أصحاب النظام الرأسمالي وأصحاب النظام الإسلامي، بغض النظر عن صحة هذه القواعد والأسس التي يقوم عليها كل نظام. والاقتصاد الإسلامي فرع من فروع المعرفة الإسلامية، ولهذا، فخصائصه التي تميزه لن تختلف عن خصائص الإسلام نفسه (الرماني ,2015)

خاتمة البحث:

بموضوعية نخلص إلى أن كلا من النظام الاقتصادي الاشتراكي والرأسمالي، يعدان من أرقى النظم الاقتصادية التي توصل لها العقل البشري من حيث الفلسفة والتطبيق؛ عرفا الكثير من العثرات، فيهما الكثير من الخطاء؛ لكن لا يزالا "**نظامين**" معترف بهما على المستوى الفكري الفلسفي وعلى مستوى التطبيق.

للنظام الاقتصادي الرأسمالي الأسبقية من حيث التطبيق والأداء وتحقيق النتائج وكذا التطور الفكري والفلسفي على نظيره الاشتراكي؛ فله من النتائج على المستوى التطبيقي ما يشفع له أن يصير النظام الاقتصادي الأول عالميا في يومنا هذا (دائما من حيث التطبيق والانتشار العالمي)، ولربما يكون عيبه الوحيد والذي يمكن أن يسبب فنائه هو كثرة الأزمات (ويرجع ذلك لأسباب عدة منها: سوء التوزيع والجشع المترتب على تغليب المصلحة الفردية).

الاشتراكية رغم انها تعيش أيامها الأخيرة من حيث التطبيق فلا نكاد نراها مطبقة اليوم؛ فعلى مستوى التطبيق اندثرت وعرفت تحورات كبرى أخرجتها عن ثوبها الأصلي وصارت أقرب إلى الرأسمالية عن نفسها؛ لكن على المستوى الفكري الفلسفي فقد ساهمت في تطوير الفكر الاقتصادي بشكل ملحوظ ولافت فنجد أشد المتعصبين للرأسمالية أكثرهم اعجابا وانبهارا بالنماذج الرياضية التي صاغها رواد الفكر الاشتراكي (خاصة ما تعلق بالتخطيط)؛ ولربما البشرية لم تعطي هذا النظام (النظام الاقتصادي الاشتراكي) حقه كاملا من ناحية التطبيق؛ ولربما تطبيقه وحمايته للطبق الأضعف في المجتمع كانت سبب في فنائه فالنصر في الأخير كان لطبقة المسيطرة (سوء رأسماليين أو بيروقراطيين).

أخيرا وفيما يخص "**النظام الاقتصادي الاسلامي**" محور هذه الدراسة وهدفها الأساسي؛ ما يمكن استخلاصه هو، أنه مشروع القرن وتحديه بالنسبة للأمة الاسلامية؛ فكما أشرنا في بداية هذه الخلاصة أننا سندرجها بكل موضوعية؛ نقول أن "**النظام الاقتصادي الاسلامي**" لم ينضج بعد ليصبح "**نظام اقتصادي كامل المعالم**"؛ لكن الشيء الذي يجب أن نقوله أيضا وبكل موضوعية وقد حملته هذه الورقة في طياتها أنه يحمل من "**الفكر الفلسفي**" ما يفوق تصور البشر(كيف لا ومصدر التشريع الرئيسي فيه هو "**القرآن**")؛ فالجزئيات الاقتصادية التي يعالجها "**النظام الاقتصادي الاسلامي**" بفلسفته المتميزة ليس لها نظير وقد أعجزت أرقى نظامين عرفتهما البشرية (وكمثال فقط نذكر: فصله ومعالجته لمشكلة "**الملكية**" التي لا تزال تحير المفكرين الرأسماليين والاشتراكيين).

ويتميز "**النظام الاقتصادي الاسلامي**" عن سابقيه كما قلنا "**بربانية المصدر**" ما يجعله أكثر استقرار وأكثر مقاومة للأزمات وأكثر عدالة وأكثر... كلها مميزات وخواص لا تأتي إلى من تنظيم يفوق تفكير وفلسفة البشر؛ وما على البشرية إلا الاحتكام لهذا النظام لضمان تنظيم النشاط الأعقد الذي عرفته هذه الأخيرة (البشرية) ألا وهو النشاط الاقتصادي.

قائمة المراجع:

محمد باقر الصدر" اقتصادنا"،دار التعارف للمطبوعات،النجف الأشرف، العراق، تاريخ النشر: 1991/01/01.

يوسف كمال، الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة،دار الوفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية،المنصورة،مصر، 1990.

عبد الرحيم الساعاتي، الاقتصاد الإسلامي الإنساني رؤية إستراتيجية للبحث في الاقتصاد الإسلامي ،مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي،العدد 21 ، المجلد2، 2008.

محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي،المعهد العالمي للفكر الإسلامي بأمريكا، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية،الأردن، ط1 ، 1996.

مصطفى ملا أوغلو ،المبادئ الأخلاقية في التعامل المالي في أوروبا، الدورة الثامنة عشرة للمجلس الأوربي للإفتاء والبحوث، دبلن، جمادى الثانية/ رجب 1429 هـ / يوليو 2008.

مسفر بن علي القحطاني، النظام الاقتصادي في الإسلام، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، 1423ه/2002.

أحمد صادق سعد، الفكر المعاصر، دراسات في المفاهيم الاقتصادية لدى المفكرين الإسلاميين،الطبعة الأولى،دار الفرابي، بيروت لبنان، 1990.

عبد الهادي على النجار، الإسلام والاقتصاد"،سلسلة شهرية يديرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت،صدرت في يناير 1978 .

علي السالوس،موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة و الاقتصاد الإسلامي،الطبعة 7،النسخة الممسوحة ضوئيا: الكتاب الأصلي،مكتبه دار القرآن، 2002 .

الاقتصاد الإسلامي، بحوث مختارة منا لمؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي،جامعة الملك عبد العزيز،المركز العلمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي،الطبعة الأولى 1980.

بن منصور عبد الله وجلطي غانم، أهمية المصفاة الأخلاقية الشعبية في مناهج علم الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي، جامعة غرداية ، فيفري 2011.

رفيق يونس المصري، الاقتصاد والأخلاق، دار القلم،دمشق،2007.

زيد بن محمد الرماني، خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي، العدد 175، السنة الخامسة عشرة

جريجوري و آخرون ،النظم الاقتصادية المقارنة ، دار المريخ للنشر؛ المملكة العربية السعودية؛ 1994.

Ahmed Silem, Jean-marie Albertini, Jacques Bichot, Bernard Bois, collectif, Lexique d'économie, Editeur : DALLOZ-SIREY, Isbn : 2-247-06840-5 / Ean 13 : 9782247068401, 9e édition, 06/07/2006.

Doyle, Eleanor; and WILEY, John; "The Economic System"; Hoboken; USA; 2005.

Silem , Jean-Marie Albertini, Jacques Bichot, Bernard Bois, COLLECTIF, Lexique d'économie, Editeur : DALLOZ-SIREY, 9e édition, 2006.

Robert Fossaert, le monde au 21eme siècle "une théorie des systèmes mondiaux", un document produit en version numérique par Mme MAVELLE BERGERON BENEVOLE (professeur a la retraite de l'école Dominique racine de CHICONTINI, Québec et collaborice bénévole, 1991.

Eric Brousseau, De la Science du Marche a l'Analyse Economique des formes de coordination , Université de Nancy IXATOM (Université de Paris 1), Apparaitre dans les cahiers Français N 272, pp 54-63, 1995ز

Walt Whitman Rostow, Les étapes de la croissance économique "Un manifeste non communiste", fiche de lecture publie 13/06/2002. http://www.oboulo.com/etapes-croissance-economique-manifeste-non-communiste-w-w-rostow-6209.html

GEMEAP, tous droits réservés,

URL :http://www.umoncton.ca/gemeap/index.html